

هذا ظاهر بالنسبة للمعلم الغير المشترك اما بمولم يحصل الفرقية بينه وبين البعض
 بالنسبة للمعنى مع انه لا يخرج الى الفرق واجيب بان ليس المراد بخصوص
 قوله وتبينه بعد ما جرد في كلامه المعنى وجملة من كان له الظاهر بل المراد بقوله
 او يبين في ظاهره والمراد وحدة المعنى بالظن الى خصوص الموضوع و
 قوله في المسمى كما افادته المحكي دون اسم الإشارة كان عليه ان
 يقول والموصول لانه مما علمت به بالنسبة لاجراء اسم الإشارة في علم
 فساد بالنسبة لاجراء الموصول وقد يفتد وعن عدم ذكر الموصول
 بجملة عليه في النسبة الثانية بان يكون عليه ولا يكون التعميم بالنسبة
 الى اجراء فاسد كما افادته عصام وما ذكره لا يتاخر في الحرف وكان
 عليه ان يقول دون اسم الإشارة والحرف فلما ان اعتاد ان يبين
 عنه بالظن إشارة الى الضميمة وانما ظنوا ذلك اما لانهم ظنوا ان
 اسم الإشارة موضوع للغير المشترك والضميمة للجملة فمعلقا للغير
 في المول مستقارا من القرينة وفي الثاني مقتضى الوضع والالتم
 ظنوا ان كلاهما هو موضوع للجملة المحيطة بالغير المشترك الا انهم
 جعلوا اسم الإشارة غير مفيد للتعين المعتاد في وضعه والضميمة مفيد
 له وكان منشا هذين الظنين انهم حين اطلاق الضميمة فهموا
 من لفظ الضميمة التعيين من غير ضمنية من المستور الى اللفظ فقط
 ان الضميمة مفيد التعيين بنفسه ولم يتفطنوا الى ان هناك ضميمة
 لازمة حين اطلاق من خطابه من خطابه او يتكلم او يبين مع ولم ينسوا
 من جرد اطلاق اسم الإشارة التعيين مالم يضم اليه غير اسم الإشارة
 الحسية افادته عصام وكلام المعلم كقولهم لانهم وان عملوا على
 المول تأمل الا ان اسم الإشارة اي مدلوله اذا المعنى القرينة
 انما هو المدلول للفظ السراج من هذه التقسيم
 اي

قوله وتبينه بعد ما جرد في كلامه المعنى وجملة من كان له الظاهر بل المراد بقوله او يبين في ظاهره والمراد وحدة المعنى بالظن الى خصوص الموضوع و قوله في المسمى كما افادته المحكي دون اسم الإشارة كان عليه ان يقول والموصول لانه مما علمت به بالنسبة لاجراء اسم الإشارة في علم فساد بالنسبة لاجراء الموصول وقد يفتد وعن عدم ذكر الموصول بجملة عليه في النسبة الثانية بان يكون عليه ولا يكون التعميم بالنسبة الى اجراء فاسد كما افادته عصام وما ذكره لا يتاخر في الحرف وكان عليه ان يقول دون اسم الإشارة والحرف فلما ان اعتاد ان يبين عنه بالظن إشارة الى الضميمة وانما ظنوا ذلك اما لانهم ظنوا ان اسم الإشارة موضوع للغير المشترك والضميمة للجملة فمعلقا للغير في المول مستقارا من القرينة وفي الثاني مقتضى الوضع والالتم ظنوا ان كلاهما هو موضوع للجملة المحيطة بالغير المشترك الا انهم جعلوا اسم الإشارة غير مفيد للتعين المعتاد في وضعه والضميمة مفيد له وكان منشا هذين الظنين انهم حين اطلاق الضميمة فهموا من لفظ الضميمة التعيين من غير ضمنية من المستور الى اللفظ فقط ان الضميمة مفيد التعيين بنفسه ولم يتفطنوا الى ان هناك ضميمة لازمة حين اطلاق من خطابه من خطابه او يتكلم او يبين مع ولم ينسوا من جرد اطلاق اسم الإشارة التعيين مالم يضم اليه غير اسم الإشارة الحسية افادته عصام وكلام المعلم كقولهم لانهم وان عملوا على المول تأمل الا ان اسم الإشارة اي مدلوله اذا المعنى القرينة انما هو المدلول للفظ السراج من هذه التقسيم اي

اي حيث قال فيه والثاني اي اللفظ للموضوع المحكي مدلوله اما ان
 يكون معني في غيره يتعين بانفسه ذلك الغير اليه اي لا يحصل
 في الذهن ولا في الخارج الا بانفسه المتعلق اليه وهو الحرف ان
 معني قولنا الحرف لا يستلزم ما ذكره بين معني قولنا الحرف معني في غيره
 انما انه لا يستعمل بالضميمة اي لا يستعمل معناه معهم من لفظ
 الحرف الموضوع له بل لا بد من الصتمام المتعلق اي وليس معناه ان
 معني الحرف ثابت في الغير الذي هو المتعلق كما هو ظاهر العبارة
 بل يكون انما احتاج الى ذلك مع فهمه مما قبله لصدق ما قبله
 بان لا يكون ملحوظا مطلقا وهو غير مراد ونحوه اي والحفاظ
 على انه اي معني الحرف وسيله للملاحظة غيره وهو المتعلق ان
 قيل كيف يكون معني الحرف وسيله والى المتعلق ان معناه لا
 يوجد وهذا ولا يخارجا الى المتعلق كما صرح بذلك في التقسيم
 فمعني الحرف متاخر عن المتعلق والوسيلة والوكيل يجب ان يكون
 متقدما فلما ليس المراد بالغير المتعلق حتى يلزم ما ذكره وانما
 المراد به ربط معني الماعل بمعنى المجرور في قوله لا يبين المعنى
 وجعله الذي يفرق بينهما ومما لا شك فيه ان هذا على هيمية الانفصال
 والمرتبطة ولا شك انه لا يتحقق اتصال معني الحرف بالضميمة
 ويرتبط به المراد بالوسط معني الحرف او يقال ان قوله لا يبين
 وهذا ولا يخارجا الى المتعلق اي بالنسبة للمسامع والوجه وسيله
 والى النسبة للمتكلم فلان سائفة او يقال المراد الذي يبين والى
 للملاحظة حال المتعلق ووضع والموقوف عليه وهو معني
 الحرف وهذا وخارجا انما هو خذ انما تأمل فاستوفى ذلك
 اي اطلب وصنوه مما ذكر والى التعرف طاريا اي حال زيد

قوله وتبينه بعد ما جرد في كلامه المعنى وجملة من كان له الظاهر بل المراد بقوله او يبين في ظاهره والمراد وحدة المعنى بالظن الى خصوص الموضوع و قوله في المسمى كما افادته المحكي دون اسم الإشارة كان عليه ان يقول والموصول لانه مما علمت به بالنسبة لاجراء اسم الإشارة في علم فساد بالنسبة لاجراء الموصول وقد يفتد وعن عدم ذكر الموصول بجملة عليه في النسبة الثانية بان يكون عليه ولا يكون التعميم بالنسبة الى اجراء فاسد كما افادته عصام وما ذكره لا يتاخر في الحرف وكان عليه ان يقول دون اسم الإشارة والحرف فلما ان اعتاد ان يبين عنه بالظن إشارة الى الضميمة وانما ظنوا ذلك اما لانهم ظنوا ان اسم الإشارة موضوع للغير المشترك والضميمة للجملة فمعلقا للغير في المول مستقارا من القرينة وفي الثاني مقتضى الوضع والالتم ظنوا ان كلاهما هو موضوع للجملة المحيطة بالغير المشترك الا انهم جعلوا اسم الإشارة غير مفيد للتعين المعتاد في وضعه والضميمة مفيد له وكان منشا هذين الظنين انهم حين اطلاق الضميمة فهموا من لفظ الضميمة التعيين من غير ضمنية من المستور الى اللفظ فقط ان الضميمة مفيد التعيين بنفسه ولم يتفطنوا الى ان هناك ضميمة لازمة حين اطلاق من خطابه من خطابه او يتكلم او يبين مع ولم ينسوا من جرد اطلاق اسم الإشارة التعيين مالم يضم اليه غير اسم الإشارة الحسية افادته عصام وكلام المعلم كقولهم لانهم وان عملوا على المول تأمل الا ان اسم الإشارة اي مدلوله اذا المعنى القرينة انما هو المدلول للفظ السراج من هذه التقسيم اي